

بحث بعنوان

المشاركة المجتمعية

الباحث

احمد حنبي عبدالله محمد عبدالله

باحث ماجستير بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

ملخص البحث:

المشاركة المجتمعية

تعتبر المشاركة أساس أي جهد تنموي، فالمشاركة المجتمعية تتضمن نجاح أي عمل وتعتبر وسيلة تربوية تكسب المشاركين المعارف والخبرات والمهارات وتعمق الولاء والانتماء، وتهدف إلى الربط بين الجهود الحكومية والأهلية بهدف تحقيق التكامل، والمشاركة هي جهود مشتركة لجماعات المجتمع في سبيل إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات العامة عن طرق تعديل مسارات التغيير الاجتماعي المقصود أو التأثير عليها من خلال سياسات البرامج الاجتماعية.

وتواكب المشاركة زيادة الشعور بالانتماء إلى المجتمع، حيث أن عملية النمو النفسي والاجتماعي لجماعات المجتمع لا تتم بمعزل عن المشاركة بوصفها الأسلوب الأمثل لدعم الانتمائية إلى المجتمع، كما أنها لا تتم بمعزل عن النسق القيمي في المجتمع بوصفه منيعاً للدافعية سواء بالنسبة للتفصيلات أو للإنجاز داخل المجتمع

الكلمات المفتاحية:

المشاركة المجتمعية - التوعية - المجتمع المحلي.

Abstract

Community participation

Participation is considered the basis of any development effort, as community participation includes the success of any work and is considered an educational means that gains participants knowledge, experiences, skills, deepens loyalty and belonging, and aims to link government and private efforts in order to achieve integration. Participation is a joint effort of community groups to find appropriate solutions to public problems by modifying the paths of intended social change or influencing them through social program policies. Participation is accompanied by an increase in the sense of belonging to society, as the process of psychological and social development of community groups is not carried out in isolation from participation as the best way to support belonging to society, nor is it carried out in isolation from the value system in society as an impervious to motivation, whether for details or achievement within society.

keywords :

Community participation -awareness – local community

أولاً: مدخل نظري للمشاركة:

تعتبر المشاركة قسماً مشتركاً من التنمية، وان الهدف الأول لتنمية المجتمع هو تحقيق التغيير في الاتجاهات والعلاقات والسلوك بين الناس. وكذلك تركز التنمية على المواطنين الذين يتأثرون بمشكلة معينة من خلال تنظيمهم للمشاركة في تنمية مواردهم والعمل وفق مبدأ المساعدة الذاتية في المجتمع. (١)

ويلاحظ أن المنظمات الحكومية وحدها لا تستطيع أداء دورها كما ينبغي من ثم كانت هناك حاجة ماسة إلى شريك فعال يعمل كبديل لتعويض قصور المنظمات الحكومية، ولعل هذا الشريك يتمثل في المنظمات غير الحكومية حيث تعتبر تلك المنظمات وسيلة لتحقيق التنمية من خلال المشاركة الشعبية المنظمة والواعية بها والتي من أهم صورها العمل الاجتماعي التطوعي، فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغير مستمر. ولذلك كان لابد من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويتفق المهتمون بأمور التنمية على التعاون ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية غير الربحية مع بعضها البعض وهو شرط ضروري لإحداث التنمية الحقيقية وفي أحيانا كثيرة يعد دور هذه المؤسسات دوراً سباقاً وليس دوراً تكميلياً في معالجة بعض القضايا الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية وغيرها. وأصبح يوضع خططاً وبرامج تنموية تتحدى بها الحكومات. (٢)

كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ في مواقع عديدة على حق الأفراد في المشاركة كالتالي (٣):

- لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير
- لكل إنسان الحق في الاشتراك في الجماعات الإنسانية
- لكل إنسان الحق في الاشتراك في أداء الشؤون العامة للبلاد بطريقة مباشرة وعن طريق ممثلين يختارون اختياراً حراً.

• لكل أنسان الحق في أن ينشئ أو ينضم إلى نقابة لحماية مصالحه
• لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكا حرا في الحركة الثقافية لمجتمعه.
وأصبحت المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع من مسلمات تحقيق التنمية ويتبلور مفهوم المشاركة الحقيقية في التنمية على إحداث تغيرات ضرورية في النظم المجتمعية لتمكين جميع فئات المجتمع والفقراء بشكل خاص في الاتي^(٤):

- المشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية التي تؤثر في حياتهم.
 - زيادة وعيهم باحتياجاتهم ومشكلاتهم.
 - تنمية قدراتهم على اختبار القيادات الصالحة التي تمثلهم وتعمل للمصلحة العامة.
- الخلاصة أنه وكلما وعت الدولة أهمية المشاركة المجتمعية في خطط وبرامج التنمية كلما جاءت هذه الأخيرة معبرة بصدق عن حقيقة الوضع التنموي المأمول والسكان على السواء، وترى الكثير من الدراسات أن تحقيق أو ترسيخ قيمة المشاركة رهن بمقدرة الدولة على تعديل أو تغيير الاتجاهات السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع حيال الجزئية كما ترهن أيضاً بقدرة الدولة ذاتها على تقبل فكرة الشراكة في الحكم وصياغة وتنفيذ السياسات.^(٥)
- ويرى الباحث أن المشاركة المجتمعية تشير إلى كيفية قيام المنظمات الحكومية والأهلية والأفراد بإقامة علاقات مستمرة ودائمة بهدف تنمية المجتمع، وتتناول المشاركة المجتمعية أساساً ممارسة تحريك المجتمعات المستهدفة كوسيلة فعالة لتحقيق التغيير للأفضل.

مفهوم المشاركة المجتمعية

هي ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة مجتمعهم في كافة مجالاته السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وقد يكون الأعضاء أفراداً أو جماعات أو مؤسسات وتعتمد سلوكيات هؤلاء الأعضاء أفراداً على التطوعية والالتزام وليس على الجبر والإلزام والوعي والنزوع والشفافية والمجدان وقد تكون هذه الأنشطة نظرية أو عملية تمارس بطرق مباشرة أو غير مباشرة^(٦).

تعتبر المشاركة أساس أي جهد تنموي، فالمشاركة المجتمعية تتضمن نجاح أي عمل وتعتبر وسيلة تربوية تكسب المشاركين المعارف والخبرات والمهارات وتعمق الولاء والانتماء، وتهدف إلى الربط بين الجهود الحكومية والأهلية بهدف تحقيق التكامل. وتعنى بالمشاركة مشاركة الفرد في الجماعات الاجتماعية والمنظمات وتتم خارج العمل المهني^(٧).

وتعد المشاركة بمثابة التطبيق العلمي لمفهوم العمل الشعبي القائم على الرغبة والاختيار دون ضغط أو إجبار لإسهام الناس أنفسهم في جهود تسعى إلى تحسين مستوى حياتهم بالاعتماد على قدراتهم وإمكانياتهم وبمقتضى فاعلية المشاركة الشعبية يتعاون المواطنون جميعاً ويريدون شئونهم بمنطق فاعلية الوضع الذي يطورونه لأنفسهم حيث تكون السياسة العامة الوحيدة التي يقبلها الجميع هي تلك التي يشترك الجميع بالتساوي في مزاياها وفي تحمل أعبائها^(٨).

والمشاركة المجتمعية تعد أحد المبادئ الأساسية في الخدمة الاجتماعية كما أنها تمثل إطاراً عاماً للعمل يلتزم به الممارس، وتقوم المشاركة على فلسفة الخدمة الاجتماعية وإيمانها بان قدرات الأفراد تسمح لهم بان يتولوا أمورهم بأنفسهم مهما كانت المشكلات^(٩). وتعرف المشاركة من حيث كونها ذات ارتباط بالخدمة الاجتماعية بأنها المساهمة النشطة والتطوعية للأفراد والجماعات لتغيير الظروف التي أدت إلى حدوث المشكلة والتأثير على السياسات والبرامج التي تؤثر على نوعية حياتهم وحياه الآخرين^(١٠). وهي مجمل الأعمال التي يقوم به أعضاء المجتمع بصورة تطوعية واختيارية من أنشطة، بالتعاون والتنسيق مع باقي القوى المجتمعية الغير حكومية، لخدمة مجتمعهم في كافة مجالاته السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لصالح مجتمعهم ولتطويره وتحسين أداء مؤسساته العامة^(١١).

وثمة تعريف آخر يرى أنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون له الفرصة أن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف. (١٢)

يراهنا البنك الدولي على أنها شبكة من المنظمات الحكومية والخاصة ومؤسسات المساعدة الذاتية والمنظمات غير الحكومية والتي تسعى إلى إيجاد الطرق المناسبة لشراكة ودينامية تولد منافع وفوائد إضافية لكل من الشركاء المجتمعات. (١٣)

والمشاركة هي جهود مشتركة لجماعات المجتمع في سبيل إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات العامة عن طرق تعديل مسارات التغيير الاجتماعي المقصود أو التأثير عليها من خلال سياسات البرامج الاجتماعية، وتواكب المشاركة زيادة الشعور بالانتماء إلى المجتمع، حيث أن عملية النمو النفسي والاجتماعي لجماعات المجتمع لا تتم بمعزل عن المشاركة بوصفها الأسلوب الأمثل لدعم الانتمائية إلى المجتمع، كما أنها لا تتم بمعزل عن النسق القيمي في المجتمع بوصفه منيعاً للدافعية سواء بالنسبة للتفصيلات أو للإنجاز داخل المجتمع. (١٤)

وتشمل المشاركة المجتمعية كلاً من النظرية والممارسة المتعلقة بالمشاركة المباشرة للمواطنين أو مجموعات عمل المواطنين التي يحتمل أن تكون متأثرة أو مهمة باتخاذ قرار أو إجراء، وبالتالي المشاركة هي فعل المشاركة والمساهمة في أنشطة وعمليات ونتائج المجموعة. والمبدأ العام للمشاركة المجتمعية ينص على أن من يتأثرون بالقرار لهم الحق في المشاركة أو أن يكون لهم درجة من التأثير على أي عملية ونتائج تتعلق بتشريعاتها وتنفيذها والفصل فيها. ويمكن اعتبار المشاركة المجتمعية جزءاً حيوياً من الحكم الديمقراطي من خلال تمكين المواطنين. (١٥)

بينما تعد المشاركة المجتمعية هي أحد أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير، ويمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي وحر وعادل، تدار فيه الشؤون

العامة من خلال الناس ومن أجلهم على أساس احترام الكرامة الإنسانية والديمقراطية والعدل الاجتماعي والمساواة بين جميع المواطنين. (١٦)

والمشاركة الفعالة تساعد على تعديل اتجاهاتهم وتنمية لشخصياتهم من خلال اكتساب القدرة على مواجهة وحل مشاكلهم المعقدة المستقبلية وبإتاحة الفرصة لكل فرد أو جماعة للمشاركة في ذلك سواء بجهودهم أو أفكارهم وما لديهم من خبرات سابقة في النواحي، وتدعيم المشاركة الشعبية الواعية في كل خطوات ومراحل التخطيط وذلك بتحديد دور كل فرد في المجتمع ومساهمة المنظمات السياسية والشعبية في ذلك ويمكن تصنيف المشاركين كالاتي:

- مشاركة المواطنين مباشرة كأفراد في المجتمع المحلي.
- مشاركة القيادات المحلية على اختلاف أنواعها.
- مشاركة مختلف الأجهزة والمنظمات الموجودة في المجتمع وذلك من منطلق أن هذه المنظمات ما هي إلا وسائل يتحرك من خلالها سكان المجتمع ليشبعوا احتياجاتهم الأساسية. (١٧)

إذا يمكننا القول إن تنمية المجتمع المحلي تقوم على عنصرين أساسيين: أولهما مشاركة الأهالي أنفسهم تطوعاً في أعمال التنمية سواء أكان بالفكر أو بالعمل أو بالمال إلى غير ذلك، بهدف تحسين مستوى حياتهم. وثانيهما قيام الحكومة بتوفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمبادلة بين عناصر المجتمع المحلي، وجعل هذه العناصر أكثر إيجابية وحيوية. (١٨)

ويرى الباحث أن المشاركة المجتمعية هي مجموعة الطرق التي تتبعها مؤسسات المجتمع للمساهمة في الربط بين أفراد المجتمع الواحد، كما تعبر عن الوسائل التي تهدف إلى تعزيز دور التعاون الاجتماعي بين سكان المجتمع، بهدف تحفيز المشاركة في العديد من المجالات التي توفر خدمات للمجتمع المحلي، مما يساهم في تغييره تغييراً إيجابياً، وتطويره نحو الأفضل.

٤. أهمية المشاركة المجتمعية:

ترجع أهمية المشاركة إلى أنها تعبر عن احتياجات المستفيدين من الخدمات وحماية مصالحهم كما أنها قد تهدف إلى زيادة خبرات المشاركين والإسهام في زيادة نضجهم ويمكن أن نلخص أهمية المشاركة في النقاط التالية:

١. تعمل على ملائمة الخدمات للسكان المحليين باعتبارهم أنسب الناس للتعبير عن احتياجاتهم.
٢. إتاحة الفرصة للفئات المحرومة بالمجتمع للمشاركة والقيام بدور إيجابي في الأحداث الجارية والقرارات المؤثرة.^(١٩)
٣. يؤدي اشتراك المواطنين في عمليات التنمية إلى مساندة لتلك العمليات، والاهتمام بها ومؤزرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة.
٤. يعتبر المواطنون المحليون في العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم.
٥. توفير الجهد الحكومي لما هو هم من المسؤوليات الكبرى على المستوى القومي.
٦. في المشاركة المجتمعية مساندة حقيقية للأنفاق الحكومي.
٧. الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات، ودور المشاركة المجتمعية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة، وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة.
٨. يمكن للمشاركة المجتمعية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدي دوراً رائداً قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية في بعض المستويات أن تؤديه، نظراً لما بالهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب ببسر وسرعة لرغبات الجماهير.^(٢٠)
٩. تعمل المشاركة على التخفيف من حدة المشاعر السلبية وخاصة بين أفراد المجتمع الفقراء لأنها تنطلق من احتياجاتهم والعمل على استكمالها وتعبر عن إرادتهم في تغيير أحوالهم الاقتصادية السيئة من خلال جهودهم الخاصة ومساندة الجهات المسؤولة بالمجتمع.

١٠. تسهم المشاركة في بناء الوعي وهي عملية يكتسب من خلالها الناس فهماً كبيراً لواقعهم الاجتماعي الذي يشكل حياتهم وقدرتهم على تغيير هذا الواقع وبناء الوعي للتعلم المستمر يتم فيها التفاعل بين العمل والتفكير وبالتالي يكون تحرك المجتمع نحو تحقيق الأهداف تحركاً منتظماً يدرك الغايات ويحقق الأهداف دون تدخل من سلطة خارجية. (٢١)

١١. المشاركة المجتمعية من خلال الهيئات الأهلية تفتح في بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط، وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة

١٢. المشاركة المجتمعية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف. (٢٢)

وقد ظهر مفهوم آخر يعبر عن أهمية المشاركة ألا وهو مفهوم *change agents* (وسطاء التغيير) واعتبرت الجمعيات الأهلية بمثابة الأداة المناسبة لتحقيق هذا المفهوم باعتبارها وسيلة التمثيل الصحيح لجماعات المجتمع، وعلى اعتبار أن المتخصصين أو المهنيين ما هم إلا وسطاء للتغيير فقط وأما التغيير نفسه فلا يتم إلا من خلال ممثلي المجتمع أنفسهم (المساعدة الذاتية) وهنا بدأ يظهر مفهوم آخر لأدوار المخطط الاجتماعي أو المتخصص في برامج التنمية ألا وهو مفهوم *catalyst* بمعنى العامل المساعد. (٢٣)

ج. أهداف المشاركة المجتمعية:

يتطلب تطبيق المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمع أشكالاً مختلفة، سواء كان ذلك في اللجان أو المؤتمرات أو أساليب الاتصال أو التثقيف، وغيرها من الأدوات التي تهدف إلى تحديد طبيعة أسلوب التعامل مع المواطنين والاتصال بهم وتوجيه قواهم وتدريبهم، كي يقوموا بعلاج مشكلات مجتمعهم. أي أن اشترك الناس في العمل مع المجتمع بعد استئذنتهم وتنظيم جهودهم وإمكانياتهم يعد أمراً أساسياً وضرورياً لنجاح هذا العمل. (٢٤)

١. تعليم وتدريب أفراد المجتمع على العمل التطوعي والعمل الجماعي والعمل بروح الفريق.
٢. دعوة صادقة عملية وعلمية للجمعيات الأهلية في مجال وحقوق الإنسان وحماية المستهلك الخ في تقديم العون والدعم والمشورة العلمية للمؤسسات الرسمية كما هو الحال في المؤسسات التعليمية والصحية والثقافية.
٣. اطلاع أفراد المجتمع على المشكلات التي تواجه المؤسسات الرسمية في الدولة والمعوقات التي تواجهها في أداء رسالتها كما هو الحال في المؤسسات التعليمية والصحية على سبيل المثال وليس الحصر.
٤. تحقيق التعاون والتكامل بين وحدات المجتمع الرسمية الأهلية التطوعية تأصيل قيم الانتماء والولاء للوطن.
٥. المساهمة بإيجابية وفاعلية في إنجاح كافة البرامج التعليمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية
٦. تأصيل قيم التعاون والعمل بين روح الفريق من اجل رفع كافة المؤسسات الخدمية والإنتاجية.
٧. تأصيل قيم المواطنة وتعرف المواطن بالحقوق والواجبات وكيفية حفز الطاقات في مختلف الطوائف والفئات العمرية في دفع مسيرة التقدم والتنمية.
٨. تأصيل قيم التراحم والتواصل بين القادرين على العطاء المادي والمعنوي في رفع المعاناة عن محدودي الدخل من خلال دعم المؤسسات التي ترعاهم وتقدم لهم الخدمات المختلفة.
٩. تحقيق منظومة التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتبصير الأهالي بالجهود الرسمية وكيفية تفعيلها في خدمة أهالي المجتمع المحلي الموجود بها القطاعات الصناعية والإنتاجية والخدمية الرسمية

١٠. تاصيل قيم المشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي والمساهمة في الندوات والمحاضرات والحوارات ومتابعة الأحداث المحلية والإقليمية والدولية وكيفية متابعة الأحداث والتحليلات التي تجعله على علم بما يدور حوله.
١١. خلق روح التأثير والتأثر بين الأجهزة الرسمية وغير الرسمية وكيفية تتاغم الأدوار وتكاملها من أجل دفع المشروعات التنموية والاستراتيجية. (٢٥)
١٢. تبين المشاركة للمواطنين طبيعة مشكلات مجتمعهم وحجمها الحقيقي وأبعادها المختلفة مما يساعد على تشجيعهم المستمر في العمل على حلها.
١٣. تعتبر المشاركة وسيله للرقابة الشعبية على المشروعات الحكومية بما يخدم مصالح المواطنين ويحقق رغباتهم وتساعد المشاركة السكان على التنظيم في هيئات أهليه وجمعيات شعبيه تساهم جنباً إلى جنب مع الحكومة في تنفيذ مشروعات التنمية.
١٤. تعود أفراد المجتمع على المحافظة على المال العام والمشروعات التي تقوم في مجتمعهم المحلى وتدعيمه والعمل على استمراره ونجاحه. (٢٦)

ثانياً: إدارة التوعية في تدعيم المشاركة المجتمعية

أنشطة إدارات التوعية

١. أنشطة المؤسسات التعليمية وذلك بتدعيم مفهوم الحفاظ على المياه وأهميتها لدى النشأ وأطفال المدارس، وقد جاء ذلك من خلال التعاون مع وزارة التربية والتعليم.
٢. القوافل المائية وتقوم على مبدأ توصيل الخدمة بالمراكز والأحياء المختلفة بالمحافظات بالتنسيق مع كافة الجهات الخدمية والوقوف على مشاكل المواطنين وحلها في نفس الوقت، على أن يتم الإعلان الكافي المسبق لمقر القافلة وتوقيت إقامتها بجميع أنحاء المركز أو الحي.
٣. استقصاءات الرأي: وتمكن الشركات من متابعة المشكلات والتعامل معها، بالإضافة إلى تحديد الخطط المستقبلية والأولويات لتوصيل الخدمات بالمناطق المحرومة، كما تمكن

هذه الاستطلاعات الرأى من التعرف على مجالات الإنجاز سواء كانت النتائج إيجابية أو سلبية، فإنها تعتبر مدخلات مفيدة لصانعي القرار بالشركة.

٤. **التوعية الداخلية للعاملين** ويقصد بها توعية الجمهور الداخلي للشركة لتحقيق النجاح في تطويره وإصلاحه وجعلهم سفراء لقطاع المياه والحفاظ على توحيد الخدمة والأداء على مستوى الشركات التابعة

٥. **أنشطة توعية مباشرة مع الجمهور المحلي** هو القيام بالمشاركة مع الجهات المختلفة وجعلهم شريك أساسي في رفع الوعي وتبني قضايا المياه من الأركان الأساسية لتحقيق أهداف إدارات التوعية، ويمكن استغلال هذه الجهات في تغيير وجهات النظر السلبية لدى بعض المواطنين في الخدمات المقدمة والمساعدة في تحسين الصورة الذهنية في شركات مياه الشرب والصرف الصحي.

٦. **ورش تعليم السباكة الخفيفة** وذلك من خلال تنفيذ ورش تعليم السباكة الخفيفة وإكساب مهارات السباكة البسيطة لمختلف الفئات المستهدفة من المجتمع. (٢٧)

متطلبات المشاركة المجتمعية

- ✓ دعم وتنمية الإحساس بالمسئولية والتشجيع على تحمل المسئولية
- ✓ توظيف الجهود الحكومية والأهلية بفاعلية لمقابلة الاحتياجات المجتمعية
- ✓ تنمية الميكانيزمات لتحقيق المشاركة من المواطنين من خلال الأجهزة الحكومية والأهلية
- ✓ توفير كادر من العاملين المدربين. وذوي الخبرة للمشاركة في عمليات تنمية المجتمع بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى من أهمها
- أن يتوافر لدى الأفراد الإدراك الكامل للهدف الذي من أجله وضعت المشاركة المجتمعية في برامج ومشروعات التنمية.
- تختلف أساليب المشاركة باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم بها الأفراد وتحدد الأعمال التي يقومون بها (الهدف من مشاركتهم).

- ضرورة الاهتمام بالظروف العامة للمجتمع حتى لا تتضمن برامج التنمية ومشروعاتها ما يتناقض مع العلاقات والمكونات الثقافية للمجتمع. (٢٨)

ويتفق الباحث مع رأي الدكتور احمد مصطفى خاطر في عرضة للمتطلبات السابقة حيث أكدت على تنمية الإحساس بالمسئولية وتوظيف الجهود الحكومية والأهلية وعلى أهمية العمالة المدربة في إدارة التوعية لتحقيق مشاركة فعالة.

إدارة التوعية والتحديات المائية

يواجه قطاع مياه الشرب والصرف الصحي العديد من التحديات من أهمها نقص الموارد المائية في مصر ومحدوديتها بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة التي يحتاج إليها القطاع لتغطية خدمات مياه الشرب والصرف الصحي على مستوى الجمهورية، لذا فإن لإدارة التوعية دور هام في القيام بالمشاركة المجتمعية للتغلب على هذه التحديات من خلال تطويع برامجها بالتعاون مع كافة فئات ومنظمات المجتمع. كما أنه يجب على العاملين فهم مدى أهمية برامج التوعية وماهي الموارد المطلوبة لضمان نجاح هذه البرامج. (٢٩)

١. تحدى ندرة الموارد المائية

إن أي محاولة لإعطاء نظرة شمولية لتحديات التنمية العربية لا يمكنها أن تغفل حقيقة الموارد المائية العربية، التي تتسم بالندرة، من حيث متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، أو من حيث عدم ملاءمة توزيعها الجغرافي.

ويعطي التقرير الاقتصادي العربي الموحد صورة مستقبلية للوضع المائي العربي، إذ يقدر أن ينخفض نصيب الفرد إلى ٥٠٠ متر مكعب في عام ٢٠٢٥، في ضوء معدلات النمو السكاني المرتفعة، وتناقص كميات المياه التي ترد للدول العربية من الأنهار المشتركة، التي تتبع من الدول المجاورة. (٣٠)

وهذا يتوافق مع منشورات إدارة التوعية العاملة في شركة مياه الشرب والصرف الصحي والتي وضحت أن من المتوقع انخفاض مستوى نصيب الفرد المصري في عام ٢٠٢٥ إلى ٥٨٢ متر مكعب سنويا. (٣١)

وفي ندوة جامعة عين شمس أكدت أن نصيب الفرد في مصر اقل من حد الفقر المائي لنصيب الفرد الذي حددته الأمم المتحدة بحوالي ألف متر مكعب في السنة، وهذا يعنى ضرورة البحث عن حلول بديلة لمستقبل ومصادر المياه العذبة في مصر. (٣٢)

ويوضح الجدول التالي الفجوة المائية في مصر حاضرا ومستقبلا:

جدول رقم (٢) يوضح الفجوة المائية في مصر حاضرا ومستقبلا ١٩٩٠ إلى ٢٠٥٠. (٣٣)

السنوات	السكان بالمليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من المياه سنويا بال متر ٣	المتاحة بالمليار متر ٣	الاحتياجات المائية بالمليار متر ٣	فجوة الموارد المائية بالمليار متر ٣
١٩٩٠	٥٢	١٢٢١	٦٣.٥	٥٦.٤	٦.١+
١٩٩٧	٦٦	١٠٩٠	٧٢	٧٠	٢+
٢٠٠٠	٦٨	١٠٥٨	٧٢	٧٢	صفر
٢٠٢٥	١١٦	٦٢٠	٧٦	١١٦	٤٩-
٢٠٥٠	١٧٤	٤٦٠	٨٠	١٧٤	٩٤-

٢. سوء إدارة الموارد المائية داخليا

هناك تهديدات أخرى داخلية تتمثل في سوء استثمار الموارد المائية المتاحة، وعدم ترشيد استهلاكها، وسوء تنمية مواردها سواء في المجال الزراعي أو الصناعي أو حتى على مستوى الاستهلاك الفردي فهناك كميات كبيرة من مياه الشرب مهدرة في المنازل تتراوح ما بين (١٠% - ١٥%) من المياه العذبة نتيجة للاستهلاك غير السوي مثل (رش الشوارع- ري الحدائق والأشجار - غسيل السيارات).

إضافة إلى الكميات المفقودة نتيجة سوء الأدوات الصحية المستخدمة وإهمال صيانتها، وكذلك سوء شبكات الصرف الصحي وعدم صيانتها وتآكلها وانكسار خطوط المياه بسبب الزيادة المفاجئة في الضغط، مما يؤدي إلى فقد كميات كبيرة جدا من المياه. سواء كانت ذلك في المنازل أو الهيئات الحكومية أو المدارس أو المستشفيات بسبب ضعف كفاية الأدوات الصحية المستخدمة. (٣٤)

ويرى الباحث أنه لا بد من تحسين أداء إدارة التوعية في الأعمال التي تقوم بها لترشيد استهلاك المياه وذلك عن طريق رفع الوعي المجتمعي والتثقيفي ورفع المسؤولية المجتمعية تجاه المياه ومعرفة المشكلات التي تواجه المواطنين وعن طريق المشاركات المختلفة مع الجهات والمؤسسات وفئات المجتمع المختلفة.

ترشيد استخدام الموارد المائية

أثبتت الدراسات إمكانية توفير جزء كبير من المياه المتجددة في الزراعة أو في الصناعة أو الشرب عن طريق ترشيد استخدامها بطريقة علمية ووضع هياكل مناسبة لتعريف المياه وعن طريق منع التسرب والهدر واستعمال أساليب الري الحديثة (ري بالرداذ، ري بالتنقيط)، وعن طريق صيانة شبكات الري ومنشآته ودراسة إمكانية استغلال مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي والاستفادة من المياه الجوفية التي تتسرب إلى البحر واستخدام هذا الفائض في تنمية مناطق زراعية جديدة؛ وإن عملية ترشيد المياه بمفهومها التكاملية هي الملاذ الرئيسي في توفير موارد مائية إضافية تغطي جزءاً من الطلب على مدى عقود محدودة، فإذا كانت الزراعة تستهلك أكثر من ٩٠% من إجمالي المياه المستخدمة وأن ما يقارب من ٧٦% من إجمالي المساحة المروية في العالم العربي تسقى بالري السطحي بكفاءة لا تزيد عن ٤٠%؛ و تتبين أهمية ترشيد استخدامات المياه في الزراعة باستخدام التقنيات المتقدمة التي يجب أن تتراوح الكفاءة الهندسية لاستخدام المياه بين (٨٠% - ٩٠%) إضافة إلى الزيادة الكبيرة في المردودات التي قد تتراوح بين (١٠٠% - ٢٠٠%) في حالة استخدام

المدخلات الأخرى بشكل صحيح مما يمكن الدول العربية من بلوغ أعلى مردود تحقيقاً للأمن الغذائي، وقد حققت بعض الدول العربية نجاحاً كبيراً في هذا المجال وخاصة في دول الخليج والأردن.^(٣٥)

وبالنظر إلى مساهمة المشاركة المجتمعية للمواطنين والتي تحقق أهداف تنمية لا حصر لها أهما ما يلي^(٣٦):-

- تخفيف أعباء التمويل من أجل التنمية على كاهل الخزنة العامة للدولة مما يؤدي إلى تحقيق وفرات مالية يمكن توظيفها في دعم بعض الخدمات الاجتماعية أو تحجيم موجات التضخم والأسعار.
- تنمية الوعي الادخاري والاستثماري لدى المواطنين لصالح المجتمع المحلي أساس الاقتصاد القومي بصفة عامة.
- دفع مسيرة التنمية المحلية على مستوى مختلف المحافظات بجهود وموارد ذاتية.
- تنمية مشاعر الانتماء الوطني والشعبي وتفعيل دور المشاركة الشعبية في إنشاء مشروعات استثمارية تتيح مزيداً من فرص العمل.

تمكين وزيادة المشاركة المجتمعية

١. تسهيل مشاركة المجتمع المحلي

- هناك العديد من الطرق التي تستطيع الحكومة أو هيئاتها تعزيز أو تسهيل مشاركة المجتمع المحلي في إدارة الموارد الطبيعية. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:
- **المساعدة التقنية:** قد تفتقر المجتمعات المحليه إلى التدريب في التقييم أو الإدارة أو الرصد. ويمكن تقديم المساعدة بالمعارف والنماذج والتقنيات العلمية (مثل نظم المعلومات الجغرافية). ويمكن إعداد مبادئ توجيهية وتنظيم التدريب لمساعدة المجتمعات المحلية.

- **التنسيق:** يمكن أن تكون مشاركة المجتمع المحلي أكثر فعالية إذا كان جزءا من إطار منظم على المستوى الوطني مثل برامج الغابات، وبرامج مستجمعات المياه السطحية أو إدارة السكان الأصليين.
 - **البرامج:** وتشمل بعض الأمثلة برنامج الغابات النموذجية في كندا، والشراكة الوطنية للغابات في إنجلترا، وبرنامج حماية وترميم مستجمعات المياه في الولايات المتحدة، وعندما توجد مثل هذه الأطر الوطنية، يمكن تقاسم الخبرات على الصعيد المحلي على نطاق أوسع، على سبيل المثال من خلال منتديات المناقشة الإقليمية والوطنية.
 - **المساعدة المالية:** لتقديم العون للمشاركين أو أصحاب المصلحة أو كلاهما، وقد تحتاج مشاريع الترميم الكبيرة بصفة خاصة إلى دعم مالي لكي تكون ناجحة. (٣٧)
- وفى حدود علم الباحث انه يمكن لإدارة التوعية من خلال المساعدة التقنية والتنسيق مع المؤسسات وتقديم البرامج المختلفة تيسير وجذب مشاركة المواطنين في ترشيد استهلاك المياه.
- كيف تحفز المجتمع على المشاركة: (٣٨)**

- ✓ استثارة الحماس وخلق الاهتمام عن طريق مخاطبة عواطف الناس لاستثارة اهتمامهم تجاه المشروع التنموي.
- ✓ ربط المشاركة بالاحتياج عن طريق عم أنشطة تلبى احتياجات المجتمع.
- ✓ رفع درجة الوعي (الاحتياجات المجتمعية - دور الجمعيات - أهمية المشاركة في حل قضايا المجتمع)
- ✓ استخدام أفراد ذو تأثير (رجال الدين - رئيس قرية / مدينة - رؤساء قبائل - أشخاص ذو سمعة حسنة).
- ✓ مخاطبة العاطفة نحو قضايا المجتمع.
- ✓ زيادة الإحساس بالانتماء والولاء خلق الشعور بالملكية لدى أفراد المجتمع تجاه المشروع التنموي.

ومن العوامل المجتمعية التي تشجع على المشاركة ما يلي: (٣٩)

١. خلق قنوات من خلالها تكون المشاركة الإيجابية وليست المشاركة الشكلية وتعتبر المجالس المحلية المنتخبة بل والجمعيات الأهلية قنوات شرعية يمكن تشجيع الأهلي على الاشتراك من خلالها بعد دراسة معوقات العمل.
٢. وضع التشريعات اللازمة التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة.
٣. وضع استراتيجيات اجتماعية تعمل على إزالة معوقات المشاركة المجتمعية.
٤. العمل على تأكيد القيم الاجتماعية التي تعمل على تحقيق الانسجام في المجتمع وتساعد على خلق المجتمع المتكامل المشارك وذلك من خلال أجهزة الحكم المحلى والتعليم والإعلام.
٥. مساعدة الناس على المشاركة من خلال التدريب والتعليم ولتشمل مناهج التعليم على الاتجاهات والقيم المشجعة على ذلك.

بالإضافة إلى العوامل التالية لتدعيم للمشاركة: (٤٠)

- تدعيم وتنشيط دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل المنظمات الأهلية وتحريك واستثارة المشاركة في هذه المنظمات لدورها الفعال في هذا السياق
- تدعيم فاعلية المنظمات الغير الحكومية وقدرتها على التنافس في ظل نظام السوق ومنحها العديد من المزايا كمزايا التكنولوجيا، تقديم مساعدات متبادلة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الاعتماد على أساليب حديثة لتحسين إنتاجيتها والتكيف مع اقتصاديات السوق، واستقطاب عملائها وتشجيع ومساندة الرأي العام كقوة محركة لفاعلية هذه المنظمات.
- تدعيم قنوات العلاقة والاتصال بين القطاع الخاص والمنظمات الأهلية ومساندة القطاع الخاص لهذه المنظمات من خال تقديم خدمات راعية اجتماعية على أساس تطوعي.

- إعادة صياغة أهداف المنظمات غير الحكومية في إطار سياسة اجتماعية محددة للعمل الأهلي والتطوعي في المجتمع وترتكز على مشاركة الدولة والقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المتواصلة، وصيانة راس امل المادي والبشري، وتنمية وبناء القدرات البشرية في المجتمع، وأن تحقق سياسات الإصلاح الاقتصادي الكفاءة والعدالة في أن واحد ولذا وجب على هذه المنظمات أن تمثل شبكة الأمان الاجتماعي للفئات المتأثرة سلباً بتنفيذ وإجراء هذه السياسات.

كما بين دليل إدارة التوعية العوامل التي تساعد في نجاح أنشطتها أثناء القيام بعملية المشاركة وهي (الشفافية والمصادقية، الاستعانة بالموظفين الفنيين في مهام الإعلام والتوعية، ضمان الحصول على دعم من قيادات الشركة، التركيز منذ البداية في استراتيجية العمل (الهدف من إدارة التوعية)، ربط جهود الإعلام والتوعية مع أهداف الشركة).^(٤١)

الوسائل والأساليب التشاركية وبرامجها في الإدارة المتكاملة للمياه:

تشجع التوجهات الدولية لتحسين أداء الإدارة المائية، ومشاركة كل الأطراف ذات الصلة بصناعة القرار المائي لضمان الإدارة الفعالة والمتكاملة للموارد المائية. فقد تبين من تجارب كثيرة أن إشراك مستخدمي المياه على المستوى المناطق لإدارة المورد المائي واستدامته كان له الأثر الفعال في توفير المياه والحد من الهدر المائي، وتتوقف المشاركة على نوع المستهلكين، وقرارات الاستثمار في القطاع المائي، وطبيعة النظام السياسي.^(٤٢)

وتتجلى صورة الإدارة ذات الكفاءة في إدارة الموارد المائية من خلال اهتمامها بما يأتي:^(٤٣)

- تحديد المشكلات التي تواجهها الموارد المائية نوعياً وكمياً زمنياً ومكانياً.
- ضمان قوانين وتشريعات فعالة تساهم في ترشيد استخدام المياه
- ضمان آلية لترشيد استهلاك المياه في كافة الاستخدامات المنزلية والصناعية وخاصة الزراعية.

لتحقيق الأهداف الأساسية للمشاركة مثل:^(٤٤)

١. إشراك مستخدمي المياه على كل المستويات.
٢. بذل الجهود المناسبة لتمثيل المهتمين في المجتمع في الإدارة المائية.
٣. توفير الأطر المؤسسية والسياسية لتطوير الإدارة الرشيدة للموارد المائية.
٤. تطوير القدرات المحلية وتمكينها من الإدارة الفعالة للموارد المائية.
٥. اعتبار المعلومات المائية ملكية عامة، وإتاحة كل الوسائل المناسبة لانفتاح المواطنين منها. وابتكار آليات تغذية راجعة بين كل المؤسسات ذات الصلة، والتشجيع على تبني ثقافة ومبادئ توافر التغذية الراجعة للبيانات على المستويين الرأسي والأفقي.
٦. رفع مستوى الوعي المائي لتفعيل المشاركة المجتمعية في هيئات الإدارة المائية.
٧. تشكيل لجان لتعزيز المنهجيات التشاركية الكفيلة بتحقيق الإدارة الرشيدة للموارد المائية بتعميم المنهجيات والطرق والإرشادات التشاركية وتطوير البرامج والممارسات الملائمة وتخصيص الأموال الضرورية.

أن العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة التي تقوم بها إدارة المياه يمكن أن تتحدى مفاهيم الديمقراطية والإنصاف التي تتجسد بشكل متزايد في السياسات الوطنية لتنمية المياه التي تتنافس بشكل غير حاسم على المجتمع والمشاركة. وهكذا، في حين أن مفاهيم المجتمع في إدارة المياه يمكن تعريفها خارجياً من قبل المنظمات المنفذة (مثل المنظمات غير الحكومية المحلية أو غير المحلية الدول المانحة)، الأمر الثاني، الذي يتصل بالمجتمع، هو المشاركة. ومن المتوقع أن يشارك أعضاء المجتمع المحلي في المشاريع من أجل تعزيز الإنصاف والكفاءة، فضلاً عن الشعور بقدر أكبر من الملكية تجاه المشاريع التي من المتوقع أيضاً أن تؤدي إلى تحسين إدارة الموارد المائية وزيادة الاستدامة الإيكولوجية. وتستدعي المشاركة مفاهيم الإدراج، وقدرات الناس على اتخاذ القرارات، والتعبير عن آرائهم / والاستماع إلى مخاوفهم. وعلى هذا النحو، ترتبط المشاركة بمفاهيم الديمقراطية التداولية.^(٤٥)

وتعتبر المشاركة في حد ذاتها استراتيجية كأحد استراتيجيات التنمية لمواجهة الفقر حيث إن المانحين يمكنهم تشجيع المشاركة الشعبية في العملية التنموية عن طريق بناء التفاعل الصحي بين المجتمع المدني والحكومة ومظاهر التعبير عن الرأي والمشاركة في تزايد مستمر عن طريق العضوية في المنظمات غير الحكومية والروابط التطوعية ، فالمنظمات غير الحكومية تلعب دوراً حيوياً في القدرة على المشاركة في الشؤون العامة ، والمنظمات التي تسعى من أجل المصلحة العامة يمكن أن تكون شريكاً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتؤدي زيادة فرص تعبير والمشاركة إلى تحسين قدرة الدولة وعندما يساعد المواطنون للتعبير عن آرائهم وفرض مطالبهم بشكل علني داخل اطار قانوني لكي تكسب بعض المصداقية التي تحتاج إليها، كما تعد المشاركة مورداً من موارد التنمية وتعزز القدرة على توجيه عمليات التنمية نحو تحقيق غاياتها.^(٤٦)

الآليات والوسائل لنجاح المشاركة الفعالة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية مثل:^(٤٧)

١. تأسيس وكالات ومنظمات مستخدمى المياه تبعاً للموقع الجغرافي وقرارات الاستثمار في القطاع المائي، وطبيعة الاقتصاد السياسي وتوجه أصحاب القرار.
٢. تمثيل كل الفئات الاجتماعية في هيئات الإدارات المائية.
٣. الاتفاق بين موظفي الإدارات الرسمية والمستهلكين على إتباع أفضل السبل لاستدامة الموارد المائية وعدها مسؤولية مشتركة وللمصلحة العامة.
٤. التنسيق والتعاون بين كل الجهات ذات الصلة والمستهلكين قبل اتخاذ القرارات المائية لضمان تنفيذها، وتحقيق جدواها الاقتصادية، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق يمكن اللجوء إلى التحكيم لتذليل العقبات.
٥. تحديث البرامج والقدرات على نحو مستمر لضمان استدامة المورد المائي وتنميتها.
٦. حث الحكومات الوطنية والإقليمية على إشراك كل الأطراف في الإدارة المائية.
٧. توفير كل وسائل الاتصال لضمان مشاركة كل المساهمين في الحوض.

٨. توفير الحوافز المالية لتسهيل مشاركة المجموعات المهمشة في القرار المائي.
٩. ضرورة خلق حالة من التوافق والانسجام بين توجهات مستخدمي المياه وأصحاب التخصص في الإدارة المائية.
١٠. توفير المعلومات والبيانات الدقيقة عن حجم الموارد المائية المتاحة لتكون قرارات الإدارة المائية صائبة.
١١. تشكيل لجان فنية مشتركة في الأحواض المائية الدولية لتذليل العقبات وفض النزاعات على حصص المياه، وتوسيع نطاق التعاون والتنسيق على كل المستويات.

المراجع

- (١) أبو الحسن عبدالموجود أبوزيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٩، ص ٣٣ بتصرف من الباحث للاستزادة انظر ص ٣٣.
- (٢) علام محمد طنطاوي: محددات مشاركة الريفيين في العمل الاجتماعي التطوعي بالجمعيات الأهلية في محافظة كفر الشيخ ، بحث منشور في مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد ٦٠ ، العدد ٣ ، ٢٠١٥، ص ٤٠٤.
- (٣) منال طلعت محمود: الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣، ص ٢٨٤.
- (٤) إقبال الأمير السمالوطي: المشاركة المجتمعية في مصر رؤية تحليل، المؤتمر السنوي الثاني لمركز تعليم الكبار - تقويم التجارب والجهود العربية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بمصر، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومركز تعليم الكبار جامعة عين شمس، المؤتمر الثاني، ٢٠٠٤ ، ص ٤٩٦.
- (٥) احمد عبدالفتاح ناجي: التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدون العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٥ ، ص ١٧٣.
- (٦) عبدالعزيز حسين محمد يوسف: الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية المشاركة المجتمعية لدى القيادات الشبابية بالريف دراسة مطبقة على القيادات الشبابية بمركز برد مركز الحسينية بالشرقية، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨١.
- (٧) محمد عبدالقادر الدمياطي: دور مقترح للعمل مع الجماعات لتنمية مهارات المشاركة المجتمعية للشباب الجامعي، المؤتمر العلمي الثالث والعشرون للخدمة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، ٢٠١٠، ص ٥٤٥.
- (٨) محمد محمد حسان إبراهيم: استخدام نموذج التركيز على المهام في خدمة الجماعة لتحقيق المشاركة المجتمعية للجان الشعبية عقب أحداث ثورة ٢٥ يناير، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، الجزء السابع، ٢٠١٣، ص ٢٧٣٢.

(٩) منال فاروق: أدراك الأخصائيين الاجتماعيين لدمج تكنولوجيا التعليم في تفعيل المشاركة الاجتماعية، بحث منشور في مجله دراسات في الخدمة الاجتماعية (مجلة نصف سنوية، القاهرة، جامعة حلوان، العدد الخامس والثلاثون، الجزء العاشر، ٢٠١٣، ص ٤٧١٤).

(١٠) احمد عبدالفتاح ناجي، هشام مرعى هشام: إدارة التنمية المفهوم المشكلات والقضايا الوسائل، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٧٤.

(11) *David Wilcox : community participation and empowerment putting theory into practice , New York , joseoh Rowntree foundation , august 1994 , p41.*

(١٢) نور رشدي عبدالواحد: فاعليه برامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنميه وعى المرآه بالمشاركة المجتمعية بحث منشور، مجله دراسات في الخدم الاجتماعية، جامعه حلوان، العدد الرابع والثلاثون، أبريل ٢٠١٣، ص ٢٢١٨.

(١٣) يوسف جاد ذكي محمد منتصر: العلاقة بين عمليات دعم المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم الفني وتطوير الصناعات الحرفية بالمجتمع المحلى، رساله دكتوراه غير منشوره، كليه الخدمة الاجتماعية بطوان، ٢٠١٣، ص ٤١

(١٤) محمد السيد عامر: المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص ٣٠٣ : ٣٠٤.

(15) *Paul R. Lachapelle and Eric K. Austin : Community Participation , A.C. Michalos (ed.), Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research, Springer Science Business Media Dordrecht 2014 , p1073.*

(١٦) فريد صبح القيق: دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كدراسة حاله، بحث منشور في مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، فلسطين، جامعة فلسطين، العدد الثامن، الجزء الأول، يناير ٢٠١٥.

(١٧) منال طلعت محمود: الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦ : ٢٨٧

(١٨) حسين عبد الحميد احمد رشوان: التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٩، ص ٢٠٣.

(١٩) رشاد أحمد عبداللطيف: المشاركة كمدخل لتنمية المجتمع المحلى نموذج تدريبي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، العدد الأول، ١٩٩٦، ص ٦٩.

- (٢٠) محمد سيد فهمي: المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥، ص ١٥٦.
- (٢١) عبد المنعم عباس: تعبئة وتنمية الموارد المجتمعية، د. م، الإدارة يصدرها اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، مج ٤٨ ، العدد الأول ، يوليو ٢٠١٠ ، ص ٨٧.
- (٢٢) محمد سيد فهمي: المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٧.
- (٢٣) احمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩ ، ص ١٣٢.
- (٢٤) فيصل محمود الغرابية: أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، عمان، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠ ، ص ١١٩.
- (٢٥) يسرى دعبس: المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة، الإسكندرية، البيطاش سنتر للتوزيع والنشر، ٢٠٠٨ ، ص ٦٥ : ٦٦.
- (٢٦) سعد عبدالرسول: التنمية الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٧.
- (٢٧) دليل إرشادات التوعية: إدارات التوعية بشركات مياه الشرب والصرف الصحي، الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، مايو ٢٠١٧ ، بتصريف من الباحث.
- (٢٨) احمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠ ، ص ٩٧ : ٩٨.
- (٢٩) دليل إرشادات التوعية: إدارات التوعية بشركات مياه الشرب والصرف الصحي، مرجع سبق ذكره ، ص ٦.
- (٣٠) سميح محمد مسعود: تحديات التنمية العربية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ ، ص ٨٢.
- (٣١) منشورات إدارة التوعية بشركة مياه الشرب والصرف الصحي بأسوان.
- (٣٢) محمد عبدالرسول: تأثير الري بمياه الصرف الصحي المعالج وبعض المواد المقللة أو المزيللة للأيونات الضارة على بعض النباتات، ندوة جامعة عين شمس في خدمة المجتمع وتنمية البيئة الواقع والمأمول، جامعة عين شمس، القاهرة، دار الضيافة، ١١-١٢ مايو ٢٠٠٤، ص ٩٩.

(٣٣) محمد صادق إسماعيل: المياه العربية وحروب المستقبل، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٥٨.

(٣٤) ولاء علي البحيري: سياسات مواجهة أزمة المياه في منطقة شمال أفريقيا، بحث منشور في مجله النهضة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد الرابع عشر، العدد الرابع، ٢٠١٣.

(٣٥) رواء زكي يونس الطويل: الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

(٣٦) حسن حسنى: التنمية المحلية مسيرة عاجزة بدون مشاركة، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر (استراتيجيات الاستثمار وقضايا التنمية المحلية في مصر)، القاهرة، مركز البحوث والمعلومات أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠٠٨، ص ٤٢٥.

(37) Bagnoli, Philip, Timo Goeschl and Eszter Kovacs: *Combining Institutional and Procedural Approaches: Community Involvement in Management Decisions*”, in *People and Biodiversity Policies: Impacts, Issues and Strategies for Policy Action, Paris ,OECD Publishing, (2008) , pp 207: 208.*

(٣٨) عباس عبدالمنعم: تعبئة وتنمية موارد المجتمعية، الإدارة مصر، المجلد ٤٨، العدد ١، ٢٠١٠، ص ٤٨.

(٣٩) عبدالهادى جوهر، وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ١٨٢.

(٤٠) طلعت مصطفى السروجي، وآخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠١، ص ص ١٨١ - ١٨٢.

(٤١) دليل إرشادات التوعية: إدارات التوعية بشركات مياه الشرب والصرف الصحي، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

(٤٢) صاحب الربيعي: الإدارة المتكاملة للموارد المائية، دمشق، دار صفحات للدراسات والنشر، ٢٠١٠، ص ١٣٠-١٣١.

(٤٣) محمد صادق إسماعيل: المياه العربية وحروب المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣.

(٤٤) صاحب الربيعي: الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.

(45) Farhana Sultana: *Community and Participation in Water Resources Management Gendering and Naturing Development Debates from Bangladesh* , *Transactions of the Institute of British Geographers, New Series, Vol. 34, No. 3* , 2009, pp 346 -363.

(٤٦) طلعت مصطفى السروجي: التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٩، ص ١٢٦.

(٤٧) صاحب الربيعي: الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١